

مداد

♦ فضل سعد البواعظين ♦

الإرهاب في مواجهة التنمية



JAZPING: 7741

تشغل الحكومة في مواجهة تحديات أسواق النفط واعكاساتها على الاقتصاد والتنمية بشكل عام؛ وتجعل منها محوراً لمناقشاتها وبرامجها؛ وخططها المستقبلية؛ وتتصدر مواضيعها الكلمات الملكية؛ ومنها كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في مجلس الشورى التي ألقاها نايابة عنه وفي العهد: الأمير سلمان بن عبد العزيز؛ وشدد فيها على المضي في مشروعات التنمية فيما يتحقق رفاهية المواطن برغم التحديات الكبرى في أسواق النفط. وفي المقابل؛ تجتهد جماعات الإرهاب لزعزعة أمن واستقرار الوطن؛ واستهداف مقدراته؛ وضرب الاقتصاد؛ ونشر الفوضى في أرجائه. عملية مركز سويف الحدودي الإرهابية جزءاً لا يتجزأ من مخطط الإرهاب الشامل الموجه ضد السعودية. عمليات متلاعنة وممتدة، هدفها القتال والتمدد، مشتبه بهم من عرب الإسلام والمسلمون.

ويسقط، سلسلة من وسائله وأدواته، ويؤدي سقوطه إلى سلام شامل.
بانت الحدود الشمالية أكثر قرباً من جماعات الإرهاب المنتشرة
في سوريا والعراق؛ المسيطرة على بعض المناطق الحدودية. غياب
الأمن في الجانبين السوري والعربي أفسح لهم في تحقيق الانتشار
النوعي لجماعات الإرهاب؛ وتتفيدها بعض العمليات الإرهابية
الموجهة. برغم قدرة تلك العمليات؛ فهي لا ترقى إلى إحداث الأثر
النوعي على أرض الواقع؛ غير أنها تحقق غaiات جماعات الإرهاب
الداعمة التي تشكل الجزء الرئيس من استرategيتها.

الغدر والخيانة؛ دين أهل الكفر والضلالة؛ وهو الغطاء الذي نجحوا من خلاله في استهداف رجال الأمن؛ في أكثر من مرة؛ ما يجعلنا أكثر حرصاً على تطبيق معايير الأمان والسلامة في التعامل مع الإرهابيين؛ لضمان وأد تلك العمليات في مهدها؛ وعدم إعطاء حماسات الإرهاب الدعائة، الذي تتحث عنه.

أحسب أن تصوير العمليات الإرهابية وبها؛ بطريقة غير قانونية؛ يسّر لهم بشكل مباشر في تقدیمة أهداف جماعات الإرهاب. يبدو أذناً في أمس الحاجة إلى رفع الوعي الأمني الذي يحكم تصرفات الأفراد والمجتمع في التعامل مع العمليات الأمنية؛ وبخاصة أولئك المتواجدين في قلب الحدث والقريبين من مسرح العمليات؛ وأنطهier بالاطر القانونية الصارمة التي تجرم تصوير العمليات الأمنية وبها على شبكات النت.

كان لافتًا في عملية مركز سويف؛ تصوير الأوراق النقدية من فئة خمس مائة ريال، بعض التقارير غير الرسمية أشارت إلى أن

الإرهابيين كانوا يحملون حقيبة مليئة بالأموال النقدية؛ وهي أموال ربما جمعت بطرق غير مشروعة داخل السعودية؛ قبل تهريبها للخارج.

المال عصب العمليات الإرهابية، وما كان لتلك الجماعات المنتشرة أن تستمر في أعمالها الإجرامية لولا وجود الدعم المالي، والمساعدة اللوجستية. ملف تمويل الإرهاب لم ينفع بعد؛ وإغلاقه يعني تجفيف منابع التمويل وبالتالي الحد من العمليات الإرهابية في المنطقة. التركيز على التمويل الداخلي وتجفيفه يعني القضاء على 50 في المائة من مصادر التمويل الرئيسية لجماعات الخارج؛ وما يقرب من 80 في المائة من تمويل جماعات الداخل.

لا يقل الدعم الإعلامي الذي تحصل عليه جماعات الإرهاب؛ أهمية عن الدعم المالي؛ وهو ما أعتقد أنه ساعدها في الحصول على تعطيات أسهمت في نشر أفكارهم المنحرفة؛ وتحويل جرائمهم إلى (بطولات)؛ وانتحارهم إلى استشهاد. في إحدى الصحف الإلكترونية الدولية؛ وصف رئيس تحريرها؛ عملية مركز سويف الحدودي الإرهابية بـ« العملية الاستشهادية »، وهو توجه استخباراتي يهدف إلى تشجيع الشباب والراهقين على الاقتداء بال مجرمين الخارجين على القانون. يفترض أن تقوم سفارات المملكة برفع قضايا قانونية ضد إعلاميي الخارج، الداعمين للإرهاب بكتاباتهم القذرة؛ والمتعارضة مع قوانين مكافحة الإرهاب.

أجزم بأن وقف التنمية وتدمير مقدرات الوطن هما هدف الإرهابيين الرئيس؛ ومن الممكن تمويل أهدافهم التخريبية إلى رأس حربة لتمديريهم؛ والقضاء عليهم. التنمية البشرية؛ المكانية؛ والاقتصادية قادرة على تدمير جماعات الكفر والفسق؛ وتجفيف مصادر دعمهم التي تقوم على الخراقة والجهل؛ والقتل والزهد بالدنيا؛ والإقبال على الانتحار في سبيل الحصول على (الجنة الموعودة). ربما نحن في حاجة إلى إعادة هيكلة إستراتيجية مكافحة الإرهاب وبما يضمن النتائج. تعديل الإستراتيجيات أمر مهم لضمان المخرجات؛ خاصة في حال عدم تحقيق مجمل النتائج المرجوة. نجاح الإستراتيجية الأمنية يحتاج إلى إستراتيجية تنموية موازية لحماية المجتمع وشبيهه من جماعات الإرهاب.

أختم بقوله تعالى: **﴿وَالَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِنَّا فَوَيْقَنُكُمْ مَا أَمْرَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوَضِّلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ لَهُمُ الْلِّغْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ﴾** (25) سورة الرعد.